

ما يحدث في العراق ليس مجرد انتهاكات



فيه الفعاليات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني داخل العراق، وتنتقل فعالياته إلى الراي العام العربي والدولي، لا شك أن في مقدمة المعارضين والموقفين لهذه الفكرة الزعامات السنوية لأن ذلك سيخرب علاقاتها النفعية مع أولياء أمورها زعماء شيعة السلطة في بغداد، إضافة إلى اعتراضات مسؤولي المنظمات الاجتماعية داخل العراق المترتبة على هيئات دول ومنظمات تعتبر السلطة في العراق دولة ديمقراطية يجب دعمها وليس فضح انتهاكاتها. هل ينتظر العراقيون المزيد من الجرائم المنظمة في قتل الشباب أو تغيب الناشطين في شمالي ووسط وجنوبي العراق ونهب ثروات البلد الذي تحولت حكوماته إلى رهينة للقروض لسد نفقات الرواتب، لكي يستفيق العالم من نفاقه المغلف بأكثوبة أن النظام في العراق ديمقراطي يجب دعمه، ويقول إن ما يحدث في هذا البلد جرائم ضد الإنسانية وليست انتهاكات لحقوق الإنسان.

العراقية الحرة في المرحلة المقبلة التي ستكون أقسى وأمر. منذ سبعة عشر عاما يتعرض القطاع الكبير من سكان العراق، وهم العرب السنة، إلى القتل والقمع والحرمان من الحقوق، ولا بد أن يصنف أمميا ضمن الجرائم الإنسانية، مثل تلك التي حصلت في رواندا بجنوبي أفريقيا في موجة التمييز العنصري، وحرب البيض الغريب ضد السكان الأصليين السود، أو حرب البوسنة الطائفية وحكم مرتكبوها في المحاكم الدولية كجرائم ضد الإنسانية. مثل هذا التوصيف، والنشاط المنظم الفاضح مغطى داخل العراق لتواطؤ ممثلي العرب السنة في الجهات السلطة والبرلمان مع شيعة الحكم، إلى جانب تواطؤ ممثلية الأمم المتحدة ونفاق النول الغربية للنظام القائم في بغداد.

من خلال هذه السطور، نطالب بتحويل حقيقة ما يحصل في العراق ضد العرب السنة وضد شباب ثورة أكتوبر من الشيعة من جرائم ضد الإنسانية، إلى شعار لعمل وجهه سياسي إعلامي يسحب شرعية القتل والفاستين، تشارك

المليون عائلة عراقية تحت رحمة أسوأ الظروف المناخية والصحية وفقدان الخدمات الإنسانية في مناطق إقليم كردستان، ومع ذلك هم يرفضون عمليات إعادتهم الإجبارية إلى منفيهم التي تنفذ حاليا أمام مرأى مدعي تمثيلهم الكوناتي لأغراض انتخابية، خوفا من خطف واعتقال شبابهم من قبل الميليشيات التي توطنت في مدينتهم وأسكنت الآلاف من الإيرانيين في مساكنهم.

سلطة الأحزاب تعلم أن وجود ممثلية الأمم المتحدة في العراق يعطيها غطاء أمميا بالشريعة، رغم بعض البيانات الإنسانية الباهتة للممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، جينيفر هينيس بلاسارت، بين فترة وأخرى، ولأن هذه الأحزاب واثقة من استمرارها لما بعد الانتخابات المقبلة، المسماة مبكرة، وهي في حقيقتها تقصير لعمر حكومة مصطفى الكاظمي الذي رغم خدماته وأعطيتهم لهم لا يعجبهم. لهذا أدخلت تلك الأحزاب إلى البرلمان مشروع تكمير الأقواه بما سمي "قانون جرائم المعلوماتية" في تطويق مقصود لكي يصبح أداة بوليسية ضد الأصوات

السياسة الطائفية قسّمت المواطنين إلى فئتين، الأولى تحت العنوان الشيعي الموالي لسلطة الأحزاب تتنعم بالعطايا والمكاسب والهبات والحرية في ابتزاز المواطنين في مجالات الكسب المشروع والهيمنة عليها وسرقتها. والفئة الثانية العرب السنة المنوعون من أبسط حقوقهم الإنسانية في المواطنة.

المئات من القرارات والتعليمات منحت المكاسب المالية الكبيرة التي حولت الحفاة المشردين واللاجئين الأميين إلى أصحاب "مولات" ومتاجر وعقارات وفنادق تحت عنوان الخدمة الجهادية، أو سكنهم في منتجج "رفحا" السعوي هربا من الجيش، أو ضمن ما يعرف بالانتفاضة الشيعانية. أصبحت أعدادهم بالملايين، وبعضهم كان هتافا في المسيرات المليونية التي مجّدت صدام. أخيرا تم تشريع قانون تقاعد جديد جعل الراتب الشهري للمشمولين برفحا مليوناً ونصف المليون دينار شهريا لكل فرد منهم أي حوالي 1250 دولارا وبذلك يكون للعائلة منهم المكونة من أب وأم وثلاثة أبناء سبعة ملايين ونصف المليون دينار أي 6300 دولار شهريا.

قرأت قبل أيام تصريحاً لأحد المسؤولين العراقيين يقول فيه: نحن نحرم على المتوفين الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية الحصول على حقوقهم التقاعدية لأنهم بعثيون وتابعون لنظام صدام، وأعدادهم لا تقل عن المليون عراقي.

وصل التمايز الطائفي درجة حتى حرمان المصمولين السياسيين في زمن نظام صدام من غير الشيعة، أو غير المواليين للأحزاب، من شمولهم بقانون الفصل السياسي الذي تديره لجنة التحقيق الخاصة في مجلس الوزراء وهي خاضعة لدوافع طائفية غير نزيهة، وحرمانهم من حق التقاعد لقاء خدماتهم للخدمة القاعدية.

هل يمكن وضع قضية النازحين عن سكنهم الأصلي في مدن محافظات الموصل وصلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك تحت باب عنوان ناعم هو "حقوق الإنسان"، أم أنه مسلسل مجازر وحشية وضعت أكثر من مليون ونصف

الإنسان وإنما لوضع العرب السنة تحت طائلة الاتهام بالإرهاب حتى يثبت من يقاد منهم إلى المعتقلات العكس. معادلة الانتهاكات الصارخة التي تسير في العراق أكبر من قضية معايير حقوق الإنسان على أهميتها في التوصيف الأكاديمي والقوقي، المتورط فيها النظام السياسي القائم بحزابه الحاكمة وميليشياتها النافذة. أمثلة لا تُعد ولا تُحصى في تشريع قوانين وإصدار تعليمات يساق ويغيب من خلالها الآلاف من الشباب العراقيين إلى السجون والمعتقلات السرية ولا يعرف أهلهم مصيرهم، وهي كثيرة، لو أرادت المنظمات العالمية تستطيع البحث عنها والكشف عما يحصل داخلها من تعذيب وإعدامات تتجاوز ما تحدث عنه الأحزاب من بطولات أشخاصها الوهمية في مواجهتها لقمع نظام صدام حسين.

أمثلة لا تُعد ولا تُحصى في تشريع قوانين وإصدار تعليمات يساق من خلالها الآلاف من الشباب إلى السجون والمعتقلات السرية، تستطيع المنظمات العالمية، لو أرادت، البحث عنها والكشف عما يحصل داخلها

المثال الأبرز "جرف الصخر" التي تحولت إلى حصن ميليشياوي فيه معتقلات ومقرات تعذيب سريعة، بعد منع أهل المدينة من العودة إلى مساكنهم وأراضيهم. لا يتمكن أي مسؤول حكومي أو داعية سياسية سني من الوصول إليها، ولم تقترب منها ممثلية الأمم المتحدة في بغداد، ولم يتمكن البرلمان الذي تسيطر عليه الأحزاب الشيعة من إصدار "قانون الإخفاء القسري" تلبية لمطالب عالمية، ليستند عليه المهتمون في متابعة هذه الجريمة الإنسانية.

العراق.. المشكلة في النظام وليست في الأشخاص

يكابد فيه العالم جائحة كوفيد - 19. والتعامل مع هذا الفيروس بخلق فرصا جديدة لاستغلال ضعف الرقابة، حيث يتم تسريب الأموال بعيدا عن الناس في أوقات هم أحوج ما يكونون إليها".

وعلقت الصحيفة على قول غوتيريش بأن الأمر مضاعف ربما المئات من المرات في العراق، حيث تداعيات الفساد وهدر المال العام وتهريب العملة، تراكفت هذه الأيام مع تفشي البؤساء وشح الموارد المالية، فترد ذلك كله آثاره المدمرة على حياة الناس.

وترى الصحيفة أن المطلوب الآن ليس حديثا إنشائيا بنهايات سائبة، بل خطوات وإجراءات ملموسة تقود البلد إلى الثورة والخلص من حكم الفاسدين الذين دمروا البلاد وافقروا العباد.

إن هذا جزء بسيط من الإجماع على فساد النظام في العراق وعدم صلاحيته لبلد بلا متقدم مستقر، كما أنه يمثل في حمايته نفسه على ضرورة تغييره، فهو يعتمد وزنا لقانون ولا تحترم أنظمة دولة.

وفي مقال نشرته نيويورك تايمز في 6 أغسطس الماضي، قالت الصحيفة إن من دعم هذه الميليشيات ومكنها هو الطبقية السياسية الجديدة التي لا تسعى إلا إلى الثراء. وعندما تولّى عادل عبدالمهدي الحكم سنة 2018، وسط ترحيب به كمصلح محتمل حاول ضمّ الميليشيات إلى الدولة لكنها فاقته براعة وسيطرت عليه. وقد تضمنت حكومته أشخاصا لهم ارتباطات بإحدى أسوأ شبكات الكسب غير المشروع التي ابتلت البلاد بها.

وهذا يؤكد أيضا أن الخلل في النظام برمته لا في الأشخاص الذين يتولون المسؤولية فيه، فاسدين كانوا أم نزيهين. وتحمل الصحيفة في مقالها الولايات المتحدة مسؤولية اعوجاج النظام العراقي وفساده وعدم صلاحيته للبلد، فهي تقول "طالما كان الفساد في سجل الدبلوماسية الأمريكية يحمل معني مهيمًا: فهو مستهجن في العلن لكن يتم غرض الطرف عنه في الواقع، بل ويعد شرا لا بد منه. إذ للولايات المتحدة تاريخ

طويل في دعم الكليبتوقراطيين (الحكام اللصوص)، الذين طالما كانوا بجانب أي منافس سياسي استراتيجي. إلا أن ثمن هذه الصفقات، الذي عادة ما يكون بالدم، قد أدى إلى إعادة تقييم الأوضاع "الفساد ليس معضلة سياسية أساسية فحسب، بل هو أكبر مسبب للمشكلات الأمنية التي يتوجب علينا مواجهتها".

في كل وزارة حكومية يكمن الفساد في اتفاقيات غير مكتوبة مع أحد الفصائل.. الصديون يملكون وزارة الصحة، ومنظمة بدر طالما سيطرت على الداخلية، بينما يسيطر تيار الحكمة على النفط. وعادة ما يواجه بعض القاديين الجدد صعوبة في التأقلم مع هذه الأوضاع، إذ أن أحد الوزراء التكنوقراط السابقين ممن أمضوا عقودا في الخارج، وهو الدكتور علاء العلوان، اكتشف حين تسلّم منصبه أن الوزارة تتعاقد لشراء لقاحات بقيمة 92 مليون دولار، لكنه وجد طريقة أخرى لشراء اللقاح نفسه بقيمة 15 مليون دولار، وقال "عندما قمت بذلك، تم شنّ حملة ضدي".

لقد كان يحاول أن يسدّ الفجوة بين ثروة العراق النفطية والنظام الصحي المتهاكك، بينما كان معارضوه مهتمين بمصالحهم الحزبية فقط. ووجد الوزير في النهاية أن هاتين الفلسفتين لا يمكنهما التماسي معا، لذا قدّم استقالته من منصبه.

الكثيرون يعنون "الفساد السمة الجديدة الثالثة للسياسة العراقية.. التحدث عنه يعرضك أنت أو أفراد عائلتك للقتل"، ولذلك فإنهم حين يتحدثون إلى الصحافيين يطلبون عدم ذكر أسمائهم، لأن بنادق الميليشيات التابعة للفاستين ستكون لهم بالمرصاد.

خلاصة القول إن الوضع في العراق لن يستقيم ولن يستقر أو ينصلح إلا بإزالة نظام المحاصصة وإقامة بديل وطني يشرع في إصلاح ما أفسده النظام الذي لديه مشكلة مع جميع العراقيين، كما قال الضاري، وكما أدرك ذلك شباب ثورة أكتوبر، الذين يصرّون على مواصلة احتجاجهم رغم القمع الذي يواجهونه من سلطة الفاسدين.

العراقي الشيخ جمال الضاري، في كلمة القاها بمؤتمر في موسكو يوم 15 فبراير الماضي، المشكلة في أن النظام السياسي الحالي لديه مشكلة مع الجميع، موضحا أن النظام الحاكم "استخدم العنف على الشيعة اليوم كما استخدمه على السنة والاكرا، فهو لم يخدم العراق ولم يلبّ آمال العراقيين".

وفي حديث له مع قناة "فرانس 24" العام الماضي، قال الضاري إن "على المرجعية في النجف الاستماع إلى صوت الشعب الرافض لهذه العملية السياسية، بل والدستور الذي كتب بصيغة طائفية".

ويعتقد الضاري أن "الحل يأتي عبر مؤتمر دولي جامع، وعلى الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها في إعادة البلد إلى وضعه الطبيعي"، واعتقاده هذا يعني أن النظام هو المشكلة، وأنه يجب استبداله بنظام يقوم على المواطنة لا على المحاصصات الطائفية.

ونقلت صحيفة "مدارات الثورة"، الموجهة إلى المظاهرين، عن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد قوله "إن الفساد فعل إجرامي لا أخلاقي وخيانة للأمانة المستودعة من الشعب، وإن ضرره يكون أشد جسامة في أوقات الأزمات، كما في الوقت الحالي، الذي يلخص الأمين العام للمشروع الوطني

عبدالرزاق الدليمي، قال لي: إن النظام واختيار الأشخاص المتوافقين معه صنوان، ولذلك لا يمكن لنظام أن يحقق مآلاته ما لم يتم اختيار العناصر المسجبة مع حيثياته، وهذا التصور يمكن أن يشكل قاعدة تعتمدها الأنظمة، لكن هذا لا يمنع من وجود حالات قد تعدّ شاذة إلا أنها منتشرة، لاسيما في تجارب العالم الثالث، حيث يتم ترتيب النظام ليناسب أشخاصا بعينهم. ثم، لاحقا، يتحول الموضوع إلى ماسسة نظام يبحث عن الأشخاص القادرين على التعاضب في بيئته، يبدأ نظاما هجينًا، ثم يتحول إلى نظام معتمد له قواعد التي يجب أن تراعى عندما يتم التفكير في اختيار من يعملون معه.

الموضوع إذن، لا ينحصر فقط في طبيعة النظام أو كفاءة الأشخاص. هناك العديد من التجارب التي تدل على وجود هذا الاعتلال بين نظام جيد وأشخاص غير أكفاء أو العكس، وفي الحالتين فإن مصير النظامين هو الفشل.

الكثير من الذين انخرطوا في العملية السياسية بعد احتلال العراق وكان لهم ماض نزيه، ادعوا، إن صدقا أو كذبا، أنهم انخرطوا ليعيدوا الميل فيها ويصلحوها ثم ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم منغمسين في فسادها.

يلخص الأمين العام للمشروع الوطني

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

يبدو الحديث في وسائل الإعلام عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق فيه نوع من الترف السياسي أو الإعلامي أو الحقوقي، أو في بعضه أداء لوظيفة محلية لبعض من العاملين في هذا الحقل، أو نشاطات مدفوعة المكافآت في مبادي حقوق الإنسان من بعض المنظمات العالمية المعنية بهذا الميدان لبعض منظمات المجتمع المدني المحلية التي تسعى إلى "مدارة خبزتها" بتناول قضايا اجتماعية يصلح طرحها تحت ظل أي نظام سياسي، ولا تزعم النظام الحالي المتورطة إزابه وعصايتها المسلحة في الفساد والإجرام بحق أبناء العراق.

لا يجوز، إنسانيا وأخلاقيا، تخفيف مفردات ما تعرض له القسم الأعظم من شعب العراق من جرائم ممنهجة اقترفتها جنود الاحتلال الأمريكي منذ العشرين من مارس 2003 وحتى خروجهم في ديسمبر من العام 2011، امتلكتها البشعة مائلة في سجن أبي غريب ومدينة الفلوجة والموصل، لكنها لم تهز الضمير الإنساني العالمي، وترافقت معها ومازالت تنفذ وتحت شعارات طائفية حاقدة جرائم الميليشيات المسلحة في القتل الفردي والجماعي والتغيب والتجويد وإهانة الكرامة المستمرة إلى حد اليوم.

المترطون في هذه الجرائم ليسوا أفرادا يمكن ملاحظتهم وفق القضاء أو تحت سقف القوانين التقليدية، أو حتى عن طريق الضغوط العالمية الغائبة، إنهم منسبون إلى منظمات تابعة لأحزاب لا تقل إرهابيا عن داعش يحملون ويفنون جرائمهم المبرجة من خلف الحدود خارج إطار الحكومة. أحزاب تلك المنظمات وقادتها يرفعون شعارات الإسلام الشيعي والولاء لأهل البيت لكنهم يخترعون من تراثهم ما يعزز تطبيق منهج الكراهية والثار، تحت إمرتهم جميع وسائل الدولة العسكرية والمدنية في السلاح والسجون والقوانين التي نخلت بعد عام 2003 ليس لحماية

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

الكثيرون يظنون أن الخلل في الشخص الذي يتولى المسؤولية في العراق، وحين يُغَيَّر هذا الشخص ويأتي شخص آخر، حتى لو كان على قدر يسير من الكفاءة والإخلاص، ستنصلح الأمور، لكن هذا الشخص يفشل لأن الخلل ليس فيه وإنما في تركيبة النظام نفسه.

أنجز الاحتلال الأنجلو - أمريكي للعراق القسم الأول من مراميه، إذ أتم الغزاة المهمة على أفضل وجه وعلى نحو نمونجي، حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والثقافية والإعلامية وترزمن ذلك مع حملة دموية لتصفية الكفاءات العلمية وتدمير البنى الصناعية والإنتاجية، إلى جانب ما سُمّي بقانون اجتثاث البحث الذي أقصى الآلاف من الأكاديميين والخبراء والكوادر العاملة في دوائر الدولة والقطاعات الأخرى. وأغلبهم، كما ثبت بعد ذلك، لم يكونوا بعينهم منظمين.

شمل القسم الأول من مشروع الاحتلال فتح أبواب البلاد على مصراعها أمام جيوش الوكالات الاستخباراتية الدولية، وشركات الأمن المشبوهة ومراكز المرتزقة. وسقط جراء العنف الدموي والفتنة الداخلية عشرات الآلاف بين قتل وجريح، وعهدت الإدارة الأمريكية تنفيذ القسم الثاني (موت العراق) إلى الجواسيس من الأحزاب والميليشيات والمترتبة ممن تولوا السلطة في البلاد عبر مجلس الحكم الانتقالي البغيض والحكومات الست المتعاقبة، التي أجهزت على قطاعات البلاد الأكاديمية والتعليمية والكفاءات الاقتصادية والصناعية والزراعية، وفق منهج واضح الأهداف والغايات أوصل العراق إلى مرحلة زوال الدولة وإفلاسها.

من هنا بدأ الاعتلال في النظام الجديد.

في حديث مع العميد الأسبق لكلية الإعلام في جامعة بغداد الدكتور



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدباجي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة يعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.ukwww.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk